ـ الحاجة إلى التنسيق بين الجهود المبذولة إزاء هذه المشكلات محلياً ودولياً وإيجاد التكامل بينها (٨: د. أحمد الرشيدي: الحماية الدولية للبيئة الجوانب القانونية والتنظيمية: ١٣٧ ـ ١٣٨).

٤ ـ تصنيف مشكلات البيئة:

تصنف المشكلات البيئية من زوايا عديدة:

١ ـ زاوية الكم والنوع.
٢ ـ زاوية نطاق التأثير.
٣ ـ زاوية المصالح التنموية أو الاقتصادية.

* * *

١ ـ التصنيف من زاوية الكم والنوع: تنصرف المشكلات الكمية إلى الآثار السلبية لأنشطة الإنسان على حجم الموارد الطبيعية غير المتجددة(*) أو على معدلات تجدد الموارد الطبيعية المتجددة، أي تلك

(*) يفضل أن يطلق عليها الموارد الإلٰهية غير المتجددة، لأن الله تعالى هو الذي قدر للأرض أقواتها ومكن الإنسان من خلال أدوات التفكر والمعرفة والبحث من القدرة على استغلال بدائل جديدة.

ويطلق عليها البعض الموارد الأصلية، أو الأصيلة قبل أن تمتد إليها يد الإنسان بالتحوير والتغيير، وعلى أي حال فهي موارد قد طبعها الله سبحانه على خصائص معينة، فهي مطبوعة على ذلك، وما دامت على طبيعتها المخلوقة فهي موارد فطرية، ولك أن تختار ما يحلو لك.

المشكلات التي تؤثر على حجم قاعدة الموارد المتاحة للتنمية وتشمل:

- نضوب المعادن.
- نضوب مصادر الطاقة الاحفورية كالبترول والفحم والغاز.
- قطع أو حرق الغابات.
- التصحر.
- انجراف التربة.
- ندرة المياه.

بينما تنصرف المشكلات البيئية النوعية إلى الأنشطة المؤثرة على نوعية القدرات الطبيعية للأنظمة البيئية مسببة أضراراً مباشرة أو غير مباشرة للإنسان وأنشطته الإنتاجية وتشمل:

- تلوث عناصر البيئة الطبيعية.
- الدفيئة (ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي).
- تآكل طبقة الأوزون.

* * *

٢ ـ التصنيف من زاوية نطاق التأثير وينقسم إلى ثلاثة مستويات:

١ ـ المشكلات البيئية المحلية.
٢ ـ المشكلات البيئة الإقليمية.
٣ ـ المشكلات البيئية العالمية.

- المشكلات المحلية: وتشمل مشكلات معينة كتلوث المياه،

وتلوث الهواء، وتجريف التربة.

ـ المشكلات الإقليمية: كالأمطار الحمضية وتلوث البحار الإقليمية (حوض البحر الأبيض المتوسط مثلاً وبحر الشمال، والبحر الأحمر).

ـ المشكلات العالمية: وتنقسم إلى مشكلات منظومية وأخرى تراكمية:

= المنظومية: وتنشأ في منطقة معينة ويمتد تأثيرها إلى البيئة النظامية العالمية كالدفيئة مثلاً.

= التراكمية: وتشمل مشكلات معينة كإزالة الغطاء النباتي، والنمو الحضري العشوائي، والتصحر، وقطع الغابات (٨: خالد محمد فهمي: ١٠٦).

* * *

٣ ـ التصنيف من الزاوية التنموية أو الاقتصادية:

فهناك خلاف في الرؤية بالنسبة لقضايا البيئة بين الدول الصناعية الكبرى ودول العالم الثالث، فبينما تعد قضية (دفن النفايات الكيماوية السامة) أو (دفن النفايات النووية) في أراضي دول العالم الثالث هي القضية الهامة بالنسبة لهذه الدول فإن قضية (تخفيض درجة تلوث الهواء) لغاز ثاني أكسيد الكربون هي القضية الأهم في الدول الصناعية الكبرى فقد استغلت الشركات متعددة الجنسية حاجة الدول النامية إلى المشروعات الصناعية وقامت بنقل العديد من الصناعات التي تنتج عنها درجة عالية من التلوث إلى العديد من هذه الدول،كما استغلت حاجتها إلى

العمـلات الحـرة فقامت باستئجار بعض أراضيها لدفن النفايات السامة الضارة بصحة الإنسان، إضافة إلى استغلالها للفساد السياسي في الدول النامية من أجل السماح بدفن المواد المشعة في أراضيها الأمر الذي بدأت تتكشف نتـائجه أخيراً (٨: د. محمد سعد أبو عامود: دور الإعلام في معالجة قضايا البيئة: ١٤٦).

وإذا كانت الدول الصناعية التي حققت الرخاء المادي لشعوبها تطرح مشكلات البيئة على نحو يخفف من آثار تصنيفها المتقدم الذي نتجت عنه الآثار المدمرة للبيئة، فإن الدول النامية لا تعتبر ما تطرحه دول الشمال ذا أولوية بالنسبة لها، حيث لا تزال برامج التصنيع في مراحلها الأولى فهل يراد لهـا أن توقف برامـج التنمية الاقتصادية التي تركز على التوسع في التصنيع من أجل الحفاظ على البيئة؟ (٧: المرجع السابق: نفس الصفحة).

وهكـذا فإن البلدان النامية تواجه تحديات التصحر،وزوال الغابات والتلوث وتتحمل العبء الأكبر من الفقر المرتبط بتدهور البيئة (٨: عطية حسين أفندي: الإدارة الدولية لقضايا البيئة: ٨٠).

وتدهور البيئة في العالم الثالث يمثل خطراً على الأمن وعلى أسلوب الحياة المرتفع في البلدان الصناعية المتقدمة، ويواجهنا بتحديات أخلاقية جسيمـة فقـد بدأت تظهـر مشكلة اللاجئين البيئيين بأعداد متزايدة وهم يشكلون عبئاً اقتصادياً على الدول المضيفة لهم وعلى المجتمع الدولي، ناهيك عن المشكلات الأمنية والأخلاقية التي تنجم عن هجراتهم بعد نفاد قطرة الماء وحبة القمح في بلدانهم (٨: المرجع السابق: ٨٢).

وأما البلدان الصناعية فتواجهها تحديات المواد الكيماوية والتحمض وأثره على الماء والنبات والحيوان والإنسان. وكل بلدان العالم سوف تعاني من اختفاء الغابات المطيرة في المناطق الاستوائية وفقد أنواع من النبات والحيوان، والتغييرات التي تحدث في أنماط هطول الأمطار. وتعاني البلدان كلها مما تطلقه البلدان الصناعية من ثاني أكسيد الكربون والغازات التي تتفاعل مع غلاف الأوزون، ومن أي حرب قد تقع باستخدام الأسلحة النووية التي تسيطر عليها هذه البلدان. كما سيكون للبلدان كافة دورها في ضمان الأمن، وتغيير الاتجاهات لدى الدول الغنية إزاء الدول الفقيرة وتصحيح هيكل نظام اقتصادي عالمي يزيد من انعدام المساواة وتكريسه، كما يزيد من أعداد الفقراء والجياع في العالم بحكم تفاوت الثروة والدخل وفجوة التنمية، ومن ثم فإن التحدي هو كيفية التعامل مع جميع القضايا المتشابكة وغيرها في نفس الوقت، فلم يعد ممكناً معالجة الأنشطة البشرية وآثارها في وحدات منعزلة، فما نواجهه وفقاً لما جاء في تقرير «برونتلاند» ليس أزمات منفصلة: أزمة بيئية، وأزمة تنمية، وأزمة طاقة إنها جميعاً واحدة فالإيكولوجيا والاقتصاد أصبحا متداخلين في شبكةٍ معقدة من الأسباب والنتائج (٨: المرجع السابق: ٨٠ ـ ٨١).

وبهذا نكون قد وصلنا إلى إثارة سؤال جديد هو: ما مسؤولية العالمين: العالم الصناعي، والعالم الثالث إزاء مشكلات البيئة والتنمية؟

٥ ـ المسؤولية تجاه مشكلات البيئة والتنمية بين دول الشمال والجنوب:

إن تحديد أبعاد هذه المسؤولية يمكن أن يتضح من خلال تحديد عدد